

فان كنت ناقلًا لحو فان المطالبة على النقل والمدعي من
الوظائف الموجهة عندهم الجارية في الحائهم وان لم
يسموا بها باسم خاص يطلق عليها حقيقة وقد مر غير
مرة ان الفن باعث عن الوظائف الموجهة وغير الموجهة
سواء كان اطلاق الناظر النوع الثلاثة يعلم بطريق
الحقيقة وطريق الحجاز ولذا جعل طلب الصحة والدليل
من المقاصد كما يأتي قوله كطلب الصحة وطلب
الدليل على المدعي والمنع المحرم اقول هذه الامور
واضح مستغنية عن التمثيل الذي هو ذكر الخريف
لايضاح الكلي ومراره من الجمع هو الجمع المتماثل
الذي الايضاح بقرينة اضافة التمثيل اليه ولو سلم
تواتر التماثل وعمر من التمثيل صراحة او اشارة وفي
قوله في منع مستندا تصرح بتمثيل المنع مع السند
واشارة الى المنع المحرم بل الى سائر المطالبات اذ
بتمريده من السند يكون منعاً مجرداً وبتمريده عن
خصوصية المقدمة يكون طلب الدليل وبتمريده
عن خصوصية الدليل المطاوب يتوون مطلق الطلب
الصالح لطلب الصحة واتما قيل فيه ان طلب الصحة
وطلب الدليل التماثل في ضمن قوله ان كنت ناقلًا في طلب
الصحة او مدعيًا فالدليل الخ وقد عرفت ان ذلك
القول ليس من مقاصد الفن فظاهر الفساد اذا لم
يكن من المقاصد هو قوله ولا يمنع النقل والمدعي
الا محازا لاقوله ان كنت ناقلًا في طلب الخ لما عرفت
تحقيقه آنفاً وعزاه من مثال منع النقل والمدعي
محازا ان يطلب صحة النقل عن المقاصد او الدليل
على دعوى ان الله تعالى متكلم بكلام ارنى مع
التشبيه على ان اطلاق المنع على كل من هاتين
المطالبتين

المطالبتين محازي للاحقني بان يقال بمد قوله ناقلًا
في طلب الصحة منعاً محازيا وبعد قوله او مدعيًا
في طلب الدليل منعاً محازيا وقد يدفع الكل بان مراد
التشريح من المقاصد التي ذكرها في الحاشية في الجواب
الاول هو الوظائف الثلاثة اعني المناقضة والنقض
والمعارضة لان المقاصد الاصلية هي هذه الثلاثة
وهي الشافية فيما بينهم لكنه غيرها سمر لتوجه
المنع المحرم قال الشارح وهو ما لا سبق على وجوده
عدمه اي على وجوده في الخارج لان المراد من
الارني ههنا معنى القديم الذي هو قسم من
الموجود الخارجى فكل قديم ارنى بمعنى ما لا يسبق
على وجوده وتحقيقه في نفس الامر عدمه فيها
ولا عكس كما في العدم الازلية ولا جل ايت الازلي
ههنا بمعنى القديم اورد عليه البحث الاق قال
المصنف ناقلًا عن المقاصد الخ لا يعني ان قوله الله
تعالى متكلم بكلام ارنى هو المنقول عن المقاصد
بالكلام الدال على الحكاية فهذا الكلام من المصنف
بمنزلة التصريح بان مراده من الكلام في قوله اذا
قلت بكلام الخ اخره في صدر الرسالة ما ينقسم
الى المنقول والمدعي كما ذهب اليه الفاضل المصام
لما ينقسم الى النقل والمدعي كما ذهب اليه الشارح
والحاشي وان قوله ناقلًا او مدعيًا بمعنى ناقله
او مدعيه لا بمعنى ناقله او مدعيه تامم
قوله ولتأمل ان يقول الخ نقض اجمالي للدليل السابق
وخاصة لوصح هذا الدليل لثبت به الكلام اعم
لحصول من العلم به العلم بالمدعي واللازم باطل لانه
سليم للدور الباطل لان ثبوت الكلام به